مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

الانتخابات التشريعية الفلسطينية

من تفاهمات الرجوب-العاروري إلى خريطة 2026 الجديدة

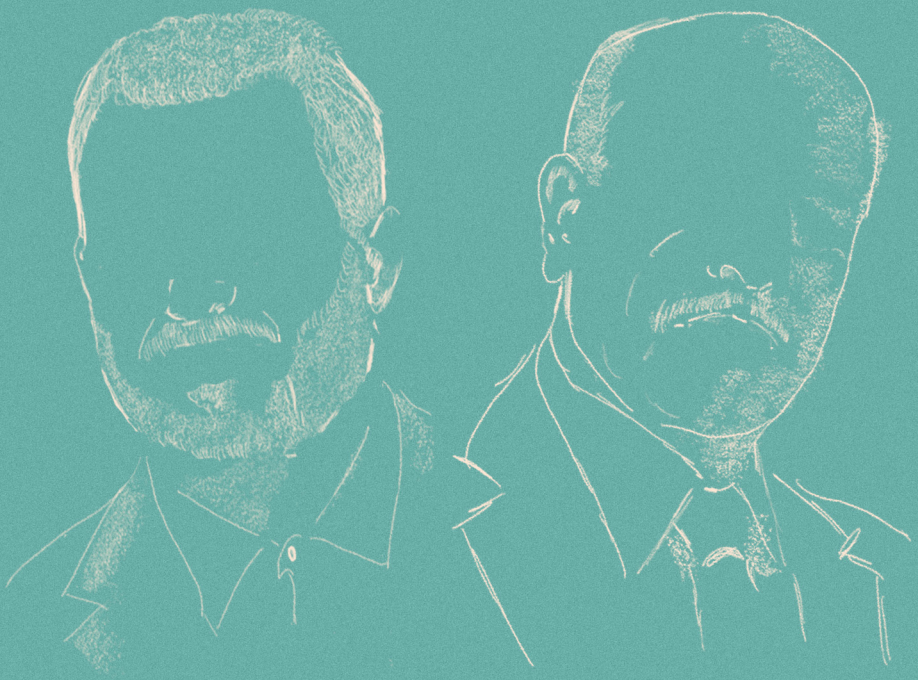

إعداد: مراد الرجوب

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

ورقة بحثية بعنوان

الانتخابات التشريعية الفلسطينية من تفاهمات الرجوب-العاروري إلى خريطة ٢٠٢٦ الجديدة

إعداد: مراد الرجوب

أيلول 2026

فهرس المحتويات

ملخص	3
انتخابات 2021: من تفاهمات فتح وحماس إلى التأجيل	3
2021-2025: فراغ انتخابي وانتقال الخلاف إلى شروط المشاركة	4
2026: من تعديل حزيران إلى القواعد النافذة في آب	4
اختبار القدرة على إجراء الانتخابات: الأمن وغزة والقدس	8
المشهد السياسي المحتمل: مجلس أكثر سيولة وتحالفات اقل ثباتا	9
المجتمع المدني: اعتراضات موثقة وتأثير غير ملزم	11
من سؤال التأجيل إلى سؤال ما بعد الصندوق	12
المراجع	12

ملخص

تعود الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 بعد خمس سنوات من محاولة 2021 التي وصلت إلى مرحلة متقدمة ثم توقفت تحت عنوان القدس. 5 سنوات كاملة أخذ النظام السياسي الفلسطيني للتقرير مجدداً بشأن الانتخابات التشريعية، لكن استحقاق 2026 لا يعيد المسار السابق كما هو؛ فقد تغير قانون الانتخابات، وانخفضت نسبة الحسم إلى 1% وسن الترشح إلى 23 عاما، وأدخلت شروط سياسية جديدة للترشح، فيما بقيت الانتخابات الرئاسية خارج موعد انتخابي محدد باليوم. لتكون هذه التغييرات جزءا من نتائج عدم إجراء الانتخابات في العام 2021، كما جاءت هذه التغييرات في وقت تبدلت فيه مراكز القوة داخل فتح وحماس، واتسعت مساحة من يرغبون بدخول المجلس وتشكيل القوائم والائتلافات. لذلك لا تتعلق المسألة فقط بإمكان الوصول إلى يوم الاقتراع، بل أيضاً بشكل المجلس الذي قد تنتجه القواعد الحالية، وعلاقته بالرئاسة، ومدى قدرة النظام السياسي على استيعاب نتائج قد تكون أكثر تجزؤاً من السابق.

انتخابات 2021: من تفاهمات فتح وحماس إلى التأجيل

بدأ المسار في كانون الثاني/يناير 2021 بتعديل قانون الانتخابات والدعوة إلى انتخابات تشريعية في 22 ايار ورئاسية في 31 تموز. وقد أتاح تعديل القانون إجراء الاستحقاقين بصورة غير متزامنة عند التعذر، بينما لم تكن شروط الترشح آنذاك تتضمن الالتزام ببرنامج سياسي لمنظمة التحرير. سبقت ذلك تفاهمات بين فتح وحماس برز فيها جبريل الرجوب وصالح العاروري كقناة تفاوض مباشرة، ثم انتقلت العملية فعليا إلى التسجيل والترشح وتقدمت 36 قائمة. وفي هذه المرحلة ظهر الانقسام داخل فتح بصورة انتخابية واضحة: القائمة الرسمية للحركة، وقائمة الحرية المرتبطة بمروان البرغوثي وناصر القدوة، وقائمة المستقبل المرتبطة بتيار محمد دحلان. وبذلك دخلت فتح الانتخابات وهي تواجه احتمال تشتت جزء من قاعدتها بين أكثر من قائمة، يعتقد كثيرون بمن فيهم المرصد ان هذا هو السبب الحقيقي وراء الغاء انتخابات 2021.

في المقابل، بقيت القدس السبب الرسمي المعلن للتأجيل. ففي 19 نيسان/ابريل 2021 قال المتحدث باسم لجنة الانتخابات فريد طعم الله إن اجراء الانتخابات في القدس «موضوع سياسي وليس فنياً»، وأشار إلى القيود الاسرائيلية على نشاط المرشحين، مع توضيحه أن المراكز الواقعة داخل القدس وفق الترتيبات السابقة كانت محدودة، بينما كان عدد كبير من ناخبي القدس قادراً على الاقتراع في مراكز أخرى. وفي 30 نيسان، وهو اليوم الذي كان يفترض أن تنشر فيه القوائم

النهائية وتبدأ الحملة، أوقفت لجنة الانتخابات العملية تنفيذا لقرار القيادة بتأجيل الانتخابات إلى حين توافر شروط اجرائها في الأراضي الفلسطينية كافة «وفي مقدمتها القدس العاصمة».

بقيت القدس السبب الرسمي للتأجيل، لكن الانقسام داخل فتح والتوقعات الانتخابية غذت تفسيراً سياسياً موازياً. ففي استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بعد التأجيل، عارض 65% القرار، وقال نحو الثلثين إنهم يعتقدون أن الخوف من النتائج كان الدافع الحقيقي، مقابل نحو الربع ممن رأوا أن السبب هو رفض اسرائيل السماح بالانتخابات في القدس. وهذه الارقام تقيس تصور الجمهور ولا تثبت بذاتها دوافع متخذ القرار، لكنها تفسر لماذا بقيت تجربة 2021 مرجعا لأي نقاش لاحق حول القدس واستقرار القواعد واحتمال التأجيل.

2021-2025: فراغ انتخابي وانتقال الخلاف إلى شروط المشاركة

لم تستأنف الانتخابات العامة خلال السنوات التالية، وبقي استحقاق 2021 مصنفاً لدى لجنة الانتخابات باعتباره مؤجلا. ولم تظهر خلال هذه الفترة بنية انتخابية عامة جديدة قبل أن يعود الخلاف في نهاية 2025 من بوابة انتخابات الهيئات المحلية، عندما اعترضت مؤسسات أهلية وحقوقية على شرط يلزم المرشحين ببرنامج منظمة التحرير والتزاماتها، ولوحت بإعادة تقييم مشاركتها في الرقابة والتوعية والتدريب. عُدل جزء من الشرط لاحقاً، لكن المؤسسات انخرطت في مراقبة الانتخابات المحلية، وهو ما اظهر مبكراً الفجوة بين قدرتها على الاعتراض على القواعد وقدرتها على فرض تعديلها في ظل نظام سياسي يتصف بالشمول.

2026: من تعديل حزيران إلى القواعد النافذة في آب

سبق تعديل قانون الانتخابات نقاش دستوري له صلة مباشرة بعلاقة الرئاسة بالمجلس. ففي شباط/فبراير نشرت مسودة دستور مؤقت للاطلاع العام، وهي ما تزال مسودة لا تنفذ إلا بعد الاستفتاء. ومع ذلك، تقترح المادة 84 منح رئيس الدولة، بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، صلاحية حل المجلس، وتسمح المادة 80 بالحل عند تعذر منح الثقة لأي حكومة ضمن المدد المحددة، بينما تنص المادة 160 على استمرار الرئيس القائم في ممارسة صلاحياته حتى يؤدي الرئيس المنتخب اليمين. أهمية هذه النصوص تظهر لاحقاً مع فصل موعد التشريعية عن الرئاسية؛ فهي لا تمنح الرئيس حق إلغاء الانتخابات الرئاسية إذا لم تعجبه نتائج المجلس، لكنها تطرح مسألة توازن الشرعيات إذا انتخب مجلس جديد قبل تجديد الرئاسة.

في حزيران/يونيو صدر القرار بقانون رقم (10) لسنة 2026. أهم ما جاء به رفع المجلس من 132 إلى 200 عضوا، وخفض نسبة الحسم من 1.5% إلى 1%، وخفض سن الترشح من 28 إلى 23 عاما، ورفع تمثيل النساء داخل ترتيب القوائم، ورفع الحد الادنى لمرشحي القائمة إلى 20. وفي المقابل، أضاف شرط التزام المرشح بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبرنامجها السّياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما ارتبط رفع المجلس إلى 200 بمحاولة وصل انتخابات التشريعي بتجديد المجلس الوطني الذي خصص 200 مقعد للداخل. وقد اعترض الائتلاف الأهلي على الشروط السياسية، وعلى عدم تزامن الرئاسية والتشريعية، وعلى ترك آلية القدس دون حسم مسبق، وطالب بضمان 30% للنساء في النتائج لا في القوائم فقط.

ثم جاءت المراسيم الرئاسية اللاحقة لتضع جزءاً من هذا التصميم موضع التنفيذ. ففي تموز/يوليو حدد مرسوم الدعوة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 موعداً للانتخابات التشريعية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بينما بقيت الرئاسية معلنة للربع الأول من 2027 دون يوم انتخابي محدد. كما خصص مرسوم آخر 20 مقعدا على الأقل للمواطنين المسيحيين في المجلس الذي كان حينها مكونا من 200 عضو. هذه المراسيم مهمة بقدر ما تكشف انتقال تعديل حزيران من النص إلى التطبيق، لكن أهميتها تراجعت سريعاً بعد إعادة تعديل القانون في آب.

في 6 آب صدر القرار بقانون رقم (17) لسنة 2026 ونشر في 11 آب، وألغى القرار بقانون رقم (10) بالكامل. أعاد التعديل عدد أعضاء المجلس إلى 132 والحد الأدنى لمرشحي القائمة إلى 16، لكنه أبقى جوهر عدد من تغييرات حزيران: سن الترشح 23 عاما، ونسبة الحسم 1%، ووجود امرأة ضمن كل ثلاثة أسماء في القائمة، وشرط الالتزام بمنظمة التحرير وبرنامجها السياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما أصبح ملف المرشح للرئاسة يتضمن إقرارا بهذه الالتزامات. وبذلك كان الإلغاء كاملاً من حيث الأداة القانونية، لكنه لم يكن عودة كاملة إلى قواعد 2021 من حيث المضمون.

التعديل الأخير عالج أيضا بعض الجوانب الإجرائية التي كانت موضع نقاش منذ 2021. فقد أعاد تنظيم المادة الخاصة بالقدس لتشمل القدس وقطاع غزة، ومنح لجنة الانتخابات صلاحية اتخاذ الاجراءات واتباع الوسائل التي تراها مناسبة لضمان الاقتراع فيهما، ونظم بصورة أوضح تصويب طلبات الترشح والطعون والنتائج ومنع الجمع بين الترشح للرئاسة والتشريعي. وبعد العودة إلى مجلس من 132 عضوا، ألغي مرسوم تخصيص 20 مقعدا للمسيحيين وصدر المرسوم رقم (6) الذي خصص سبعة مقاعد على الاقل. وعلى المستوى التنفيذي، بدأت اللجنة تحديث السجل في الضفة، بينما اعلنت أن مواطني القدس وقطاع غزة لا يحتاجون إلى التسجيل في هذه المرحلة وأن الإجراءات الخاصة بمشاركتهم ستعلن لاحقا.

اختبار القدرة على إجراء الانتخابات: الأمن وغزة والقدس

لا تختبر انتخابات 2026 القواعد القانونية الجديدة وحدها، بل قدرة القوى السياسية على العمل في بيئة أمنية أكثر تعقيداً من تلك التي أحاطت بمحاولة 2021. وقدمت الانتخابات المحلية التي جرت في نيسان/أبريل 2026 اختباراً مصغراً لهذه المشكلة؛ فرغم أن 88% من القوائم المتنافسة في المجالس البلدية صُنفت مستقلة مقابل 12% حزبية، خلص مركز كارتر إلى أن العملية جرت في مناخ سياسي وأمني وإنساني استثنائي حدّ من المشاركة الديمقراطية، ودعا إلى ضمان بيئة يستطيع فيها الفلسطينيون المشاركة من دون ترهيب أو تدخل في الترشيحات. كما سُجلت خلال الحملة تدخلات إسرائيلية مباشرة، شملت مصادرة مواد دعائية وتقارير عن احتجاز وتهديد مرشحين بالانسحاب من السباق الانتخابي. وتكتسب هذه السابقة أهمية أكبر في الانتخابات التشريعية، حيث تكون الهوية السياسية والتنظيمية للقوائم أكثر وضوحاً، بما يطرح سؤالاً حول أثر الاعتقالات والملاحقة في القدرة على الترشح وإدارة الحملات، ثم في قدرة الأعضاء المنتخبين أنفسهم على ممارسة عملهم البرلماني.

ويبدو التحدي أكثر تعقيداً في قطاع غزة. فقد قررت لجنة الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2026 أن الظروف الأمنية واللوجستية لا تسمح بإجراء الانتخابات المحلية في كامل القطاع، واقتصرت العملية على مدينة دير البلح. وحتى هناك جرى الاقتراع في اثني عشر مركزاً، تسعة منها في خيام، بسبب استخدام المدارس كمراكز لإيواء النازحين، كما أُغلق الاقتراع مبكرًا لإتمام الفرز في ضوء النهار نتيجة غياب الكهرباء. إذا كانت هذه الظروف قد حالت دون تعميم انتخابات محلية، فإن إجراء انتخابات تشريعية تشمل قطاع غزة كله يطرح أسئلة أوسع حول الجهة القادرة على تأمين مراكز الاقتراع وحركة طواقم اللجنة والمراقبين والوكلاء، والسلطة التنفيذية التي ستتعامل معها لجنة الانتخابات على الأرض. وتزداد المسألة تعقيداً مع ترتيبات الإدارة الانتقالية المقترحة لغزة؛ إذ تتضمن خطة مجلس السلام لجنة فلسطينية لإدارة القطاع وقوة استقرار دولية وشرطة فلسطينية مدنية، لكن الوثائق المنشورة حتى الآن لا تمنح هذه الأطر اختصاصاً انتخابياً محدداً. ولذلك يبقى السؤال مفتوحاً حول موقعها من ترتيبات الأمن الانتخابي إذا أصبحت فاعلة قبل موعد الاقتراع.

ويتصل بذلك ملف الناخبين في غزة والقدس. فقد اقتصرت مرحلة التسجيل الميداني التي جرت بين 15 و19 آب/أغسطس 2026 على محافظات الضفة الغربية، فيما أعلنت لجنة الانتخابات أن حملة الهوية المقدسية وسكان قطاع غزة لا يُطلب منهم التسجيل في هذه المرحلة، وأن الإجراءات الخاصة بتمكينهم من الترشح والاقتراع ستعلن لاحقًا. ومن ثم، فالمشكلة ليست غياب الحق القانوني في المشاركة أو استبعاد القدس وغزة من الانتخابات، وإنما أن الآلية التنفيذية لتدقيق

أهلية الناخبين وتنظيم مشاركتهم لم تُعلن بعد. وتزداد أهمية هذا السؤال في غزة بالنظر إلى التحولات السكانية والإدارية التي أعقبت الحرب، وفي القدس حيث ظل شكل الاقتراع داخل المدينة من أكثر عناصر العملية الانتخابية حساسية منذ 2021.

المشهد السياسي المحتمل: مجلس أكثر سيولة وتحالفات أقل ثباتا

القواعد الجديدة لا تعمل في فراغ، لكن انقسام فتح في 2026 لم يأخذ حتى الآن الشكل الحاد نفسه الذي ظهر في 2021، حين تحولت الخلافات إلى قوائم مسجلة ومتنافسة. وقبل فتح باب الترشح قال الناطق باسم الحركة ماهر النمورة في 12 تموز إن فتح «تريد الذهاب إلى الانتخابات بوحدة صف متكاملة». لا ينفي ذلك وجود خلافات أو تحركات لقوائم بديلة، لكنه يعكس اتجاها رسمياً إلى احتواء التباينات داخل الحركة، خصوصا مع ارتفاع كلفة تشتت الاصوات في لحظة استقطاب انتخابي.

وفي الوقت نفسه، انتهت الصيغة التي ساعدت على دفع مسار 2021 بصورتها السابقة. فقد استشهد صالح العاروري في كانون الثاني/يناير 2024، بينما انتخب حسين الشيخ نائباً لرئيس فتح في حزيران 2026، وانتخب خليل الحية قائداً عاماً لحماس في تموز. وبذلك لم يعد هناك مسار ثنائي مطابق لقناة الرجوب-العاروري، بل خريطة أوسع تضم القيادة الرسمية لفتح، وحماس، وتيار محمد دحلان، وقوى يسارية ومستقلة. هذه الخريطة تجعل سؤال «من سيتحالف مع من؟» أكثر اهمية من افتراض منافسة ثنائية ثابتة بين فتح وحماس.

وتزداد أهمية هذه الخريطة مع بقاء نسبة الحسم عند 1% من الأصوات الصحيحة. وبحساب توضيحي يستند إلى نحو 2.61 مليون مسجل، وافتراض مشاركة بين 50% و70% ونحو 95% أوراق صحيحة، تعادل العتبة نحو 13-17 الفا. ولا يعرف الرقم النهائي مسبقاً لأنه يتحدد من الأصوات الصحيحة يوم الاقتراع، لكن هذا المستوى المنخفض قد يزيد فرص القوائم المتوسطة والصغيرة في بلوغ توزيع المقاعد من دون أن يضمن لها مقعداً.

وبدأ سؤال التحالفات يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً في آب/أغسطس 2026، مع انتقال الاتصالات من احتمالات التعاون الثنائي إلى مساعٍ لتشكيل إطار انتخابي أوسع. ففي 19 آب عقدت في القاهرة قوى وفصائل فلسطينية لقاءً تشاوريا بدعوة من تيار الإصلاح الديمقراطي وبحضور محمد دحلان، شاركت فيه حماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية والملتقى الوطني الديمقراطي ولجان المقاومة الشعبية، وناقش المشاركون الاستعدادات للانتخابات وشكل المشاركة السياسية وإمكان بناء شراكة أوسع.

وبعد الاجتماع، أفادت تقارير صحفية استندت إلى مصادر فلسطينية بوجود توافقات متقدمة لتشكيل تحالف انتخابي يضم حماس والجهاد الإسلامي وتيار الإصلاح الديمقراطي بقيادة دحلان، إلى جانب تيار ناصر القدوة وألوية الناصر صلاح الدين، فيما لم تكن جميع القوى المشاركة في مشاورات القاهرة قد حسمت انضمامها إلى القائمة المرتقبة. ويكتسب هذا المسار أهميته من جمعه قوى ذات خلفيات سياسية وتنظيمية متباينة، بما يحول التحالف، إذا اكتمل، من مجرد تفاهم بين حماس وتيار دحلان إلى محاولة لتجميع جزء واسع من القوى الواقعة خارج الإطار التنظيمي لفتح الرسمية في قائمة واحدة. كما قد يقلل تشكيل قائمة واسعة من أثر تشتت أصوات هذه القوى، ويجعل المنافسة أقل ارتباطا بثنائية فتح وحماس وأكثر اتصالا بقدرة كل طرف على بناء ائتلاف انتخابي واسع. ومع ذلك، يبقى حجم هذا التحول مرتبطًا بإتمام التفاهمات وإعلان القائمة وبرنامجها وتركيبتها بصورة نهائية، وهي أمور لم تكن قد حُسمت حتى 22 آب/أغسطس2026.

ولا يقتصر سؤال التحالف على أثره في تقليل تشتت الأصوات؛ إذ يطرح أيضاً ما إذا كان تجميع قوى متباينة في إطار واحد يمثل استراتيجية للتكيف جماعياً مع بيئة انتخابية مرتفعة الكلفة أمنياً وقانونياً ودولياً، ولا سيما في ظل تحديات العمل السياسي تحت الاحتلال، وعدم حسم ترتيبات غزة، والشروط السياسية الجديدة للترشح. غير أن المعطيات المعلنة حتى الآن لا تكفي لإثبات أن هذه العوامل هي الدافع المباشر لتشكيل التحالف؛ ولذلك يبقى هذا التفسير فرضية يمكن اختبارها مع إعلان البرنامج النهائي للقائمة وتصريحات أطرافها، لا سبباً محسوما لتشكلها.

ولا تقتصر الأسئلة التي يثيرها احتمال تشكل تحالف واسع على توازن القوى الداخلي، بل تمتد إلى موقف الأطراف الدولية من النتائج التي قد ينتجها الصندوق. فقد أكد الاتحاد الأوروبي عند تأجيل انتخابات 2021 دعمه لإجراء انتخابات فلسطينية «ذات مصداقية وشاملة وشفافة»، ودعا إلى تحديد موعد جديد وإجرائها في كامل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. غير أن تجربة 2006 تكشف أن دعم إجراء الانتخابات لا يعني بالضرورة قبول آثارها السياسية دون شروط؛ فبعد الانتخابات التشريعية التي اعتبرها المراقبون الدوليون حرة ونزيهة، دعا بيان الرباعية في البداية إلى احترام نتائجها، قبل أن ترتبط العلاقة مع الحكومة التي قادتها حماس بشروط نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة، وأعقب ذلك وقف الاتصالات السياسية والمالية المباشرة مع الحكومة.

ومن هنا يبرز في انتخابات 2026 سؤال مختلف عن مجرد الدعم الدولي لعقدها: هل حصلت القيادة الفلسطينية على ضمانات بأن يمتد هذا الدعم إلى احترام المخرجات السياسية للانتخابات أيا كان الفائز، أم سيظل التعامل الدولي مع الحكومة الناتجة مشروطًا بهوية القوى وبرامجها؟

وحتى الآن، لا تظهر في البيانات الأوروبية الرسمية التي نُشرت علناً ضمانات صريحة بقبول غير مشروط لأي نتيجة انتخابية محتملة، وهو ما يبقي تجربة 2006 جزءاً من حسابات ما بعد الصندوق.

إذا أفرزت الانتخابات مجلساً مجزأ، يصبح سؤال الاستقرار جزءا من النقاش. التجربة الايطالية تبين أن تعدد الحكومات والائتلافات لا يستلزم بالضرورة سقوط البرلمان نفسه؛ ويمكن أن تتغير الحكومة داخل الولاية البرلمانية. والقانون الاساسي الفلسطيني القائم يتضمن بدوره الية ثقة وحجب ثقة تسمح بتغيير الحكومة مع بقاء المجلس. ومع تصاعد التكهنات بأن تشكّل تحالف انتخابي واسع قادر على منافسة فتح قد يدفع الرئاسة إلى إعادة النظر في إجراء الانتخابات، فإن هذا الاحتمال قد يغفل الأدوات المؤسسية المقترحة لإدارة نتائج الاقتراع بعد وقوعها. فإذا أُقرت مسودة الدستور المؤقت بصيغتها الحالية، تمنح المادة 84 رئيس الدولة، بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، صلاحية حل المجلس، على أن يوجّه خطابًا إلى الشعب وأن تُجرى انتخابات مجلس جديد خلال مدة لا تتجاوز تسعين يومًا.

ولا تربط المادة هذه الصلاحية صراحة بحالة موضوعية واحدة، في حين تعالج المادة 80 بصورة مستقلة حالة تعذر منح الثقة لأي حكومة، وتجيز للرئيس عندئذ حل المجلس وفق أحكام المادة المنظمة للحل. ومن ثم، فإن ظهور مجلس منتخب بأغلبية لا تنسجم سياسياً مع توجه الرئاسة لا يجعل تأجيل الانتخابات مسبقاً الخيار المؤسسي الوحيد المتاح؛ إذ قد تتيح المسودة، إذا أصبحت نافذة، للرئاسة أداة دستورية للتعامل مع صراع لاحق بين المؤسستين. ولا يعني ذلك أن عدم رضا الرئيس عن نتائج الانتخابات يشكل بذاته سبباً مشروعاً للحل، لكنه يكشف عن اتساع السلطة التقديرية التي تتركها المادة 84 للرئاسة، بما يجعل العلاقة بين المجلس المنتخب والرئاسة جزءاً أساسياً من سؤال ما بعد الانتخابات، لا مجرد احتمال إجرائها أو تأجيلها.

المجتمع المدني: حضور الاعتراض وغياب التأثير

منذ انتخابات الهيئات المحلية ثم خلال تعديلات 2026، قدمت مؤسسات المجتمع المدني والائتلاف الاهلي سلسلة مواقف حول شروط الترشح والحريات وتزامن الانتخابات والقدس وتمثيل النساء. لكن تجربة الانتخابات المحلية اظهرت أن الاعتراض لا يقود بالضرورة إلى الانسحاب من العملية؛ فبعد التلويح بإعادة تقييم الرقابة، انخرطت المؤسسات لاحقا في مراقبة الانتخابات وتوثيقها. ويتكرر النمط في الانتخابات العامة: بعض المطالب انعكس في تعديلات فنية، بينما بقيت الشروط السياسية والفصل الممكن بين الرئاسية والتشريعية. ويكشف ذلك عن حضور قوي

للمجتمع المدني في الرقابة والنقد، مقابل تأثير محدود وغير ملزم في صياغة القواعد النهائية.

من سؤال التأجيل إلى سؤال ما بعد الصندوق

تظهر المقارنة بين 2021 و2026 أن طبيعة المشكلة تغيرت. في 2021 تقدمت العملية الانتخابية ثم توقفت عند تقاطع القدس مع الانقسام الداخلي والحسابات السياسية. أما في 2026 فقد وضعت قواعد أكثر تفصيلاً لمعالجة القدس وغزة، لكن في المقابل توسع الجدل إلى شروط الترشح، وانخفاض نسبة الحسم، وفصل الرئاسية عن التشريعية، وصلاحيات الرئيس والمجلس، وشكل التحالفات الممكنة بعد الاقتراع. كما أظهرت تجربة الانتخابات المحلية أن سلامة القاعدة القانونية لا تكفي وحدها لضمان إمكان تنفيذ الاستحقاق؛ إذ باتت البيئة الأمنية، وترتيبات الإدارة والاقتراع في غزة، وآليات مشاركة القدس، وقبول الأطراف الدولية بنتائج الصندوق، جزءًا من شروط نجاح العملية نفسها.

كما أن الخلافات داخل فتح لم تتحول حتى الآن إلى انقسام انتخابي رسمي مماثل لعام 2021، في وقت تبحث فيه حماس عن ائتلاف واسع وتتحرك قوى أخرى في مساحة تحالفات أكثر سيولة. لذلك قد يكون الوصول إلى 28 تشرين الثاني نهاية سؤال «هل ستجرى الانتخابات؟»، لكنه لن يكون نهاية الأزمة السياسية المرتبطة بها؛ إذ سيبدأ بعده مباشرة سؤال مختلف حول شكل المجلس، وقدرته على إنتاج أغلبية، وعلاقته برئاسة لم يتحدد حتى الآن يوم انتخابها.

المراجع

العربية

الائتلاف الأهلي للانتخابات. «بيان صحفي صادر عن الائتلاف الأهلي للانتخابات: الرئاسية والتشريعية في يوم واحد، ولا ديمقراطية مع الإقصاء». مؤسسة الحق، 4 تموز/يوليو 2026.
https://www.alhaq.org/ar/advocacy/27688.html

الجزيرة نت. «مروان البرغوثي والقدوة مقابل "فتح الرسمية".. انقسامات تهدد الانتخابات الفلسطينية». 31 آذار/مارس 2021. https://sl1nk.com/mck1949

الجزيرة نت، «فتح: الانتخابات مرتبطة بموافقة حماس على تفاهماتنا بإسطنبول»، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020. https://sl1nk.com/vzkbjr2

دولة فلسطين. «القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م». المواد 77–79. المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.
https://mjr.ogb.gov.ps/MergedLegislations/ViewText/91

دولـة فلسـطين. «مرسـوم رقـم (12) لسـنة 2021م بشـأن تأجيـل الانتخابـات العامـة». 30 نيسـان/أبريل 2021، المادة 1. https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/Details/31767

دولـة فلسـطين. «قـرار بقانـون رقـم (10) لسـنة 2026م بتعديـل قـرار بقانـون رقـم (1) لسـنة 2007م بشـأن الانتخابـات العامـة وتعديلاتـه». الوقائـع الفلسـطينية، عـدد ممتـاز 36، 18 حزيران/يونيـو 2026.

دولـة فلسـطين. «مرسـوم رقـم (4) لسـنة 2026م بشـأن الدعـوة لإجـراء الانتخابـات التشريعيـة». الوقائـع الفلسـطينية، العـدد 240، 28 تموز/يوليـو 2026، المادة 1.

دولـة فلسـطين. «مرسـوم رقـم (5) لسـنة 2026م بشـأن تخصيـص عـدد مـن المقاعـد للمواطـنين المسـيحيين في المجلـس التشريعـي». الوقائـع الفلسـطينية، العـدد 240، 28 تموز/يوليـو 2026، المادة 1.

دولـة فلسـطين. «قـرار بقانـون رقـم (17) لسـنة 2026م بتعديـل قـرار بقانـون رقـم (1) لسـنة 2007م بشـأن الانتخابـات العامـة وتعديلاتـه». الوقائـع الفلسـطينية، عـدد ممتـاز 37، 11 آب/أغسـطس 2026.

دولـة فلسـطين. «مرسـوم رقـم (6) لسـنة 2026م بشـأن تخصيـص عـدد مـن المقاعـد للمواطـنين المسـيحيين في المجلـس التشريعـي». الوقائـع الفلسـطينية، عـدد ممتـاز 37، 11 آب/أغسـطس 2026، 9.

جريـدة القـدس. «حملـة ترهيـب إسرائيليـة تسـتهدف مرشـحي الانتخابـات المحليـة في الضفـة الغربيـة». 22 نيسـان/أبريل 2026. https://sl1nk.com/tekwhcd

لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. «الانتخابات العامة 2021 (المؤجلة)».

https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx

لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. «النظام الانتخابي للانتخابات العامة 2021».

https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

لجنـة الانتخابـات المركزية–فلسـطين. «بيـان صـادر عـن لجنـة الانتخابـات المركزيـة حـول الانتخابـات المحليـة في قطـاع غـزة». 19 كانـون الثاني/ينايـر 2026. https://l1nq.com/a7ar3ld

لجنـة الانتخابـات المركزية–فلسـطين. «الدكتـور الحمـد اللـه يعلـن نجـاح إجـراء الانتخابـات في ديـر البلـح بالتزامن مـع الضفة». 25 نيسـان/أبريل 2026، https://sl1nk.com/yyz9xi4

لجنـة الانتخابـات المركزية–فلسـطين. «انـطلاق عمليـة تسـجيل الناخـبين للانتخابـات التشريعيـة 2026». 15 آب/أغسـطس 2026. https://sl1nk.com/hxbqeng

لجنـة الانتخابـات المركزية–فلسـطين. «نشر الكشـف الأولي للقوائـم المرشـحة للانتخابـات التشريعيـة 2021». 6 نيسـان/أبريل 2021. https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

لجنـة الانتخابـات المركزية–فلسـطين. «فتـح بـاب التسـجيل الإلـكتروني للناخـبين الجـدد اسـتعدادًا للانتخابـات التشريعيـة». 29 تموز/يوليـو 2026. https://sl1nk.com/cbsiyau

لجنـة صياغـة الدسـتور المؤقـت. «مسـودة الدسـتور المؤقـت لدولـة فلسـطين». المـواد 80، 84، 160. منصـة الدسـتور الفلسـطيني، 2026، 23–24، 47.

المركـز الفلسـطيني للبحـوث السياسـية والمسـحية. «البيـان الصحفـي: نتائـج اسـتطلاع الـرأي العـام رقـم (80)». 15 حزيران/يونيـو 2021. https://pcpsr.org/ar/node/844

منصـة الدسـتور الفلسـطيني. «القـرار الرئـاسي بشـأن نشر مسـودة الدسـتور المؤقـت للاطلاع العـام». 11 شـباط/فبراير 2026. https://l1nq.com/xy2v3az

المؤسسـات الأهليـة والحقوقيـة الفلسـطينية. «بيـان صحفـي صـادر عـن المؤسسـات الأهليـة والحقوقيـة حـول القـرار بقانـون بشـأن الانتخابـات المحليـة». مؤسسـة الحـق، 25 تشريـن الثاني/نوفـمبر 2025.

https://www.alhaq.org/ar/advocacy/26911.html

المؤسسات الأهلية والحقوقية الفلسطينية. «بيان صحفي صادر عن المؤسسات الأهلية والحقوقية حول القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية وتعديلاته اللاحقة». مؤسسة الحق، 2 شباط/فبراير 2026.

https://www.alhaq.org/ar/advocacy/27294.html

نائلة خليل، «قوى فلسطينية تتفق على تشكيل تحالف سياسي لخوض الانتخابات التشريعية»، العربي الجديد، 20 آب/أغسطس 2026، آخر تحديث 21 آب/أغسطس 2026. https://l1nq.com/qcrte9i

نديم، حسني. «حماس: سنشارك في الانتخابات الفلسطينية ضمن أوسع ائتلاف وطني ممكن». وكالة الأناضول، 12 آب/أغسطس 2026. https://l1nq.com/qcrte9i

«بحضور دحلان. فصائل وقوى فلسطينية تعقد لقاءً وطنياً تشاورياً بالقاهرة»، الغد، 19 آب/أغسطس 2026. https://sl1nk.com/25wz6uc

«فتح: الانتخابات التشريعية بوابتنا لإنهاء الانقسام وتجديد الشرعيات». تلفزيون السلام، 12 تموز/يوليو 2026.

https://www.salam-tv.net/ar/news/198293.html

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). «لجنة الانتخابات: إجراء الانتخابات في القدس موضوع سياسي وليس فنيا». 19 نيسان/أبريل 2021. https://l1nq.com/ckn16wc

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). «الرئيس يصادق على النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني لسنة 2026». 4 حزيران/يونيو 2026. https://www.wafa.ps/news/2026/6/4/

يسرى العكلوك، «هل تجمع صناديق الاقتراع بين حماس وتيار دحلان في قائمة ائتلافية؟»، الجزيرة نت، 19 آب/أغسطس 2026؛ وانظر أيضًا: «تحالف انتخابي من قوى فلسطينية بخلفيات مختلفة: هل ينجح؟»، العربي الجديد، 21 آب/أغسطس 2026. https://sl1nk.com/lnp3rwk

الأجنبية

Commission of the European Communities, ENP Progress Report: Palestinian Authority, Commission Staff Working Document, SEC(2006) 1509, Brussels, December 4, 2006. https://l1nq.com/qqrguok

European External Action Service. “Palestine: Statement by High Representative Josep Borrell on the Postponement of the Elections.” April 30, 2021. https://l1nq.com/yzycv1a

Middle East Quartet, “Statement on Palestinian Elections by Middle East Quartet,” January 26, 2006, United Nations, SG/2103–PAL/2041. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-204634

The Carter Center. Assessment of April 2026 Municipal Elections in the Occupied Palestinian Territories: Final Report. July 20, 2026. https://sl1nk.com/je0se4k